الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/83
14 February 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية

مذكرة معلومات أساسية أعدتها أمانة الأونكتاد*

خـــلاصة

تتناول هذه المذكرة بالتحليل بعض الجوانب الرئيسية للاتجاهات في مجال التعريفات والوصول إلى الأسواق، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية. ويشمل التحليل اتجاهات عديدة في التدفقات التجارية والأداء التجاري الإقليمي. وتستعرض الوصول إلى الأسواق من خلال الاتجاهات في مجال التعريفات بين المناطق وتعاظم شأن الحواجز غير التعريفية. وتشير المذكرة بوجه خاص إلى اتفاقات التجارة الإقليمية بوصفها سبيلاً إلى تحرير التجارة وتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب. وقد انخفضت التعريفات على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة رغم استمرار فرض البلدان المتقدمة تعريفات مرتفعة على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً مقارنة بالتعريفات التي تطبقها على التجارة التي تتم بينها، ما يؤثر في وصول شركائها التجاريين من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى الأسواق. وحتى إن كانت حماية البلدان النامية قد تقلصت، فإن مستوياتها التعريفية ما زالت أعلى من تلك الخاصة بالبلدان المتقدمة، الأمر الذي يضر بكل من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وتفاوت تقدم بلدان الجنوب في مجال تحرير التعريفات من خلال اتفاقات التجارة الإقليمية المبرمة فيما بينها. ونظراً إلى استمرار انخفاض التعريفات، أصبحت الحواجز غير التعريفية تشكل تحدياً لتحرير التجارة. وتضر هذه التدابير بالبلدان النامية بأشكال مختلفة. وقد عُين فريق من الشخصيات البارزة معني بالحواجز غير التعريفية. واجتمع الفريق في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وتلا ذلك إنشاء فريق متعدد الوكالات معني بالحواجز غير التعريفية.

وتناقش أيضاً مشاركة البلدان النامية في قطاعات التجارة العالمية الجديدة والنشطة. ويُشار بوجه خاص إلى النتيجة العملية التي تمخض عنها الاستعراض القطاعي الثاني بشأن الإلكترونيات (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) الذي شارك في تنظيمه الأونكتاد وشركة Royal Philips Electronics لاستكشاف إمكانات إنشاء معامل لصنع مصابيح موفرة في الطاقة في منطقة الجنوب الأفريقي (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، وهو مشروع قيد الإنشاء.

* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المشار إليه أعلاه بسبب تأخر تجهيزها.

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولاً -	استعراض الاتجاهات القائمة في مجال التدفقات التجارية في عام ٢٠٠٦	٣
	ألف - الاتجاهات العامة في تدفقات التجارة العالمية	٣
	باء - الأداء التجاري الإقليمي	٣
ثانياً -	اتجاهات التعريفات وقضايا الوصول إلى الأسواق	٤
	ألف - الاتجاهات الرئيسية في مجال التعريفات	٤
	باء - قضايا الوصول إلى الأسواق في مفاوضات جولة الدوحة	٥
	جيم - تحرير التعريفات في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية بين بلدان الجنوب	٦
ثالثاً -	الحواجز غير التعريفية: تقدم في أعمال فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية	٧
	ألف - آثار الحواجز غير التعريفية على البلدان النامية	٧
	باء - الحواجز غير التعريفية واتفاقات التجارة الإقليمية	٨
	جيم - فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية	٩
	دال - فريق الدعم المتعدد الوكالات المعني بالحواجز غير التعريفية	١١
رابعاً -	بناء القدرة التنافسية للبلدان النامية في مجال التوريد في قطاعات التجارة العالمية الجديدة والدينامية	١٢
	ألف - اتجاهات مشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية	١٢
	باء - بناء القدرة على التوريد في القطاعات الجديدة والدينامية: مبادرة الأونكتاد - فيليبس بشأن الإلكترونيات في الجنوب الأفريقي	١٣

المرفقات

الأول -	جدول - فئات المنتجات الـ ٢٥ الأكثر دينامية في التجارة العالمية من حيث نمو قيمة الصادرات أثناء الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥، مرتبة حسب نمو قيمة الصادرات	١٥
الثاني -	المؤتمر الإقليمي بشأن القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية	١٧

أولاً – استعراض الاتجاهات القائمة في مجال التدفقات التجارية في عام ٢٠٠٦[(١)]

ألف – الاتجاهات العامة في تدفقات التجارة العالمية

١- زادت تدفقات التجارة العالمية بسرعة خلال عام ٢٠٠٦. وفيما يلي بعض أهم سمات تدفقات التجارة خلال السنة:

- تزايد حجم الصادرات العالمية في عام ٢٠٠٦ بنسبة تقدر بأكثر من ١٠ في المائة مقارنة بـ ٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، في حين زادت قيمة الصادرات العالمية بنحو ١٦ في المائة.

- بلغ نمو الصادرات العالمية أكثر من ضعف نمو الإنتاج العالمي، ما يشير إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي.

- من أهم جوانب الزيادة السريعة في تجارة البضائع على المستوى العالمي في عام ٢٠٠٦ استمرار الازدياد الكبير في تدفقات تجارة السلع الأساسية النفطية وغير النفطية، من حيث القيمة، وذلك أساساً بسبب الأسعار المرتفعة لتلك السلع.

- دعَم النموَّ القوي للتجارة العالمية طلب كبير على *الواردات* في أغلبية الاقتصادات. وارتفع الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية بانتعاش الاستثمار في مشاريع الأعمال في العديد من الاقتصادات.

- وظل الطلب على السلع الأساسية الأولية أيضاً قوياً مقارنة بالمستويات الماضية، وذلك أساساً بسبب استمرار الوتيرة السريعة للتصنيع في الصين والهند وغيرهما من البلدان النامية الناشئة.

باء – الأداء التجاري الإقليمي

٢- وفيما يخص التوزُّع الإقليمي لتدفقات التجارة:

- تظل الولايات المتحدة المحرك الرئيسي للتجارة العالمية، إذ إن طلبها على الواردات مثّل نحو ١٣ في المائة من الإجمالي العالمي. وفي أثناء عام ٢٠٠٦، زادت قيمة واردات الولايات المتحدة من السلع والخدمات بنحو ١٢ في المائة فبلغت ٢,٢ ترليون دولار حسب التقديرات.

- تسارع الطلب على الواردات في معظم الاقتصادات النامية والانتقالية في عام ٢٠٠٦ بسبب النمو الاقتصادي المطرد في هذه الاقتصادات، إضافة إلى استمرار تحسن معدلات التبادل التجاري لعدد كبير من الاقتصادات.

---

(١) للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر النشرة المشتركة بين الأونكتاد – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعنونة الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها لعام ٢٠٠٧ (World Economic Situation and Prospects 2007) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.II.C.2)، الفصل الثاني "التجارة الدولية".

- تواصل آسيا جر قاطرة البلدان النامية من حيث نمو الصادرات. ففي شرق آسيا، حافظت معظم الاقتصادات على نمو العائدات من الصادرات فتراوح هذا النمو بين ١٠ و٢٠ في المائة، علماً بأن الصين تجاوزت ٢٠ في المائة. كما كان نمو صادرات جنوب آسيا قوياً، لا سيما في قطاعي المنسوجات والملابس الجاهزة. وكان المحرك الأساس لنمو صادرات البضائع من الهند – الذي بلغ نحو ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٦ – السلع الهندسية، وحققت الآلات والأجهزة والمنتجات الإلكترونية أفضل أداء.

- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، ارتفعت عائدات الصادرات بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٦، وذلك أساساً بسبب استمرار التحسن في قيمة الصادرات للوحدة أو أسعار السلع الأساسية، في حين ارتفع حجم الصادرات بنحو ٨ في المائة. وكانت شيلي وبيرو أكبر مستفيدَين من ارتفاع قيمة الصادرات من المعادن الأساسية والفلزات. وبالمثل، استفادت بوليفيا من ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي وجمهورية فنزويلا البوليفارية من ارتفاع أسعار النفط.

- ومن بين البلدان النامية، استمر حجم الصادرات الأفريقية في عام ٢٠٠٦ في الازدياد رغم تباطؤ الوتيرة مقارنة بعام ٢٠٠٥. ويعكس هذا التباطؤ إلى حد بعيد انخفاض نمو الإنتاج النفطي أو تباطؤه في تشاد وغابون وغينيا الاستوائية ونيجيريا وضعف نمو الصادرات من المصنوعات في جنوب أفريقيا. ومن المتوقع أن يظل نمو الصادرات بالقيمة الحقيقية مرتفعاً في عام ٢٠٠٧ بزيادة إنتاج الهيدروكربون في أنغولا والجزائر وموريتانيا وبدء عمليات في المناجم الجديدة بغانا ومالي وناميبيا، واستئناف تصدير الأخشاب والمطاط في ليبيريا.

- وتسارع الطلب على الواردات في الاتحاد الأوروبي مقارنة بالسنة الماضية، ما يعكس انتعاش النمو في أوروبا الغربية بأفضل مما كان متوقعاً. فقد زاد نمو حجم الواردات بنحو ١٠ في المائة بسبب استمرار الازدهار في دول الاتحاد الأوروبي الجديدة. وارتفعت واردات اليابان أيضاً تدريجياً جنباً إلى جنب مع ارتفاع الطلب المحلي، لكن النمو تباطأ بعض الشيء في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وزادت الواردات من السلع الرأسمالية في اليابان زيادة كبيرة، وذلك بسبب قوة الطلب على الاستثمارات التجارية.

ثانياً – اتجاهات التعريفات وقضايا الوصول إلى الأسواق

ألف – الاتجاهات الرئيسية في مجال التعريفات

٣- استمرت الاتجاهات الأخيرة في مجال التعريفات في عام ٢٠٠٥، وهو العام الذي تتوافر بشأنه بيانات تعريفية:

(أ) فمع أن التعريفات المفروضة على السلع المستوردة من البلدان النامية لا تزال أعلى في أسواق البلدان النامية منها في أسواق البلدان المتقدمة، فقد انخفضت مستويات الحماية انخفاضا شديداً في البلدان النامية. ففي التسعينات من القرن الماضي، كانت البلدان النامية تُطبِّق معدلاً وسطياً فعلياً للتعريفات (مُعبَّراً عنه بأرقام مرجحة) قدره ٢٤ في المائة على واردات المصنوعات من البلدان النامية الأخرى. ولم يعد هذا الرقم يمثل سوى ٨,٩٤ في المائة في عام ٢٠٠٤. وهذا الاتجاه سائد بشكل عام في التبادل التجاري القائم بين البلدان النامية. ومن شأن المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل

للأفضـــليات التجارية أن تساعد في زيادة خفض التعريفات فيما بين البلدان النامية وأن تؤدي بالتالي إلى زيادة تدفقات التجارة بين بلدان الجنوب.

(ب) إن مستوى حماية السلع المصدرة من البلدان النامية، مقيساً بمتوسط التعريفات المرجحة، أدنى في أسواق البلدان المتقدمة منه في أسواق البلدان النامية، وإن كانت التعريفات المفروضة على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أعلى في البلدان المتقدمة منها في التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة نفسها. وقد اتجه هذا "التحيز التعريفي" ضد البلدان النامية نحو الانخفـــاض في الســـنوات الأخيرة. والمنتجات التي تدنت حمايتها نسبياً عام ١٩٩٠ كانت هي أيضاً من أهم ٢٠ سلعة صـــدرتها الـــبلدان النامـــية إلى الـــبلدان المـــتقدمة في عـــام ٢٠٠٤. وكانـــت الاستثناءات الوحيدة هي المنسوجات والملبوسات والأحذية.

(ج) وكانـــت التعريفات المفروضة على عدد من أهم المنتجات التي استوردها البلدان المتقدمة من أقل البلدان نمواً لا تزال مرتفعة نسبياً في عام ٢٠٠٤. فعلى سبيل المثال، فرضت في أسواق البلدان المتقدمة تعريفات مرجحة مرتفعة على تسعة مـــن المنـــتجات العشـــرين ذات الرمز الرباعي الأرقام في النظام المنسق من حيث القيمة في عام ٢٠٠٤، وتجاوزت نسبة تلك التعريفات ٧,٥ في المائة، علماً بأن ستة من المنتجات كانت معدلاتها مكونة من رقمين. وفي عدد من الحالات، وصلت التعريفة القصوى إلى نسبة ٩٠ في المائة. وخضعت المنسوجات والملبوسات بين فئات المنتجات، لتعريفات مرتفعة. وكان عدد كبير من أهم المنتجات التي تستوردها البلدان النامية من أقل البلدان نمواً لا يزال يخضع لتعريفات مرتفعة نسبياً في عام ٢٠٠٤.

(د) ولا يـــزال تصاعد التعريفات شاغلاً هاماً يثير قلق البلدان النامية وينبغي النظر فيه عند تقدير المكاسب التي يمكن تحقيقها من التجارة. ويتضح ذلك بجلاء في حالة المنتجات التي تستوردها من أقل البلدان نمواً. ففي حالة القطن والمنســـوجات مـــثلاً، تشير البيانات بوضوح إلى أن التعريفات التي تفرضها البلدان المتقدمة ترتفع بارتفاع مستوى تجهيز الواردات القادمة من البلدان النامية.

باء – قضايا الوصول إلى الأسواق في مفاوضات جولة الدوحة

٤- لم تتحقق الآمال في خفض تعريفات المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية في إطار جولة الدوحة نتيجة عـــدم إحراز تقدم في المفاوضات، وقد عُلقت هذه المفاوضات في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ولا يزال وصول المنتجات الزراعية إلى الأســـواق أقل أركان المفاوضات تقدماً رغم تعدد الاقتراحات التي قدمها المشاركون، خاصة خلال المرحلة السابقة لانعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، وأثناء هذا المؤتمر.

٥- ورغـــم المفاوضات المكثفة وتعدد الاقتراحات المقدمة، لم يتمكن المشاركون من وضع طرائق مكتملة للتفاوض بشـــأن الوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية. وتتركز المسائل الرئيسية في المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق على ما يسمى بالصيغة السويسرية لخفض التعريفات، وأشكال المرونة التي تتيح للبلدان النامية العمل بمـــبدأ "عـــدم اشتراط المعاملة بالمثل الكاملة"، ومعاملة الخطوط التعريفية غير الموحدة. ومن بين العناصر الأخرى، هناك الـــتعريفات غـــير القيمـــية، والحواجز غير التعريفية، وآثار خفض التعريفات على الأفضليات القائمة غير المتبادلة (تآكل الأفضـــليات)، والمســـائل القطاعـــية، وأشـــكال المرونة الخاصة الممكن إتاحتها لأقل البلدان نمواً ومجموعات أخرى من البلدان النامية.

٦- وأقـــر المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية أيضاً بأهمية السير قدماً لبلوغ الأهداف الإنمائية التي تسعى إلـــيها جولة الدوحة، وذلك بتعزيز وصول منتجات البلدان النامية، الزراعية وغير الزراعية، إلى الأسواق. ولتحقيق ذلك، اتفق على ضرورة أن يكون مستوى الطموح لوصول المنتجات الزراعية والمنتجات غير الزراعية إلى الأسواق كبيراً بنفس الدرجـــة. وأحـــد الـــتحديات التي تواجه المفاوضين عند رفع تعليق المفاوضات هو تحقيق هذا الطموح بطريقة متوازنة ومتناسبة تتفق مع مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية.

جيم - تحرير التعريفات في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية بين بلدان الجنوب

٧- شـــهد العقـــد الماضي تكاثر اتفاقات التجارة الإقليمية بوصفها طريقاً إلى تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي. وبحلـــول نهاية عام ٢٠٠٦، بلغ العدد الإجمالي لهذه الاتفاقات نحو ٢٠٠ اتفاق، بما فيها تلك التي وضعت عليها اللمسات الأخـــيرة موضـــع التنفيذ، وتلك التي لا يزال التفاوض جارياً بشأنها وتلك التي اقتُرحت. وحالياً، يبلغ حجم التجارة بين الأطراف في اتفاقات التجارة الإقليمية نحو ٤٥ في المائة من التجارة العالمية. والعديد من هذه الاتفاقات معقود بين البلدان النامـــية. وفي حـــين أن تحرير التجارة هدف رئيسي لاتفاقات التجارة الإقليمية بين بلدان الجنوب، فإن هذه الاتفاقات حققت درجات متفاوتة من النجاح في هذا الصدد.

الشكل ١- متوســـط الـــتعريفات المـــرجحة تجارياً التي تطبقها بعض اتفاقات التجارة الإقليمية على العالم وعلى المنطقة المشمولة بها

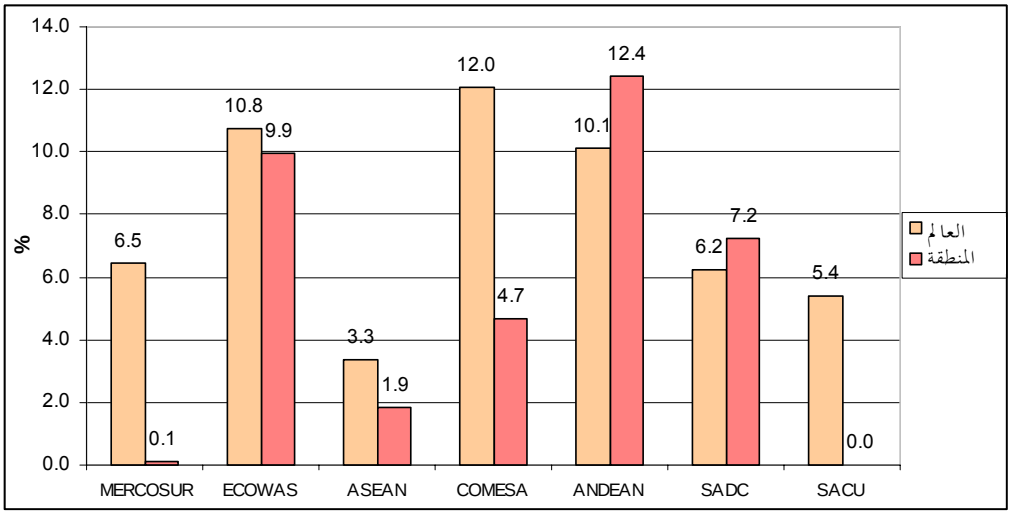

المصدر: قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية - الأونكتاد.

MERCOSUR: السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي
ECOWAS: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
ASEAN: رابط أمم جنوب شرق آسيا
COMESA: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
ANDEAN: منطقة الأنديز
SADC: الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي
SACU: الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي

٨- يبين الشكل ١ متوسط التعريفات المرجَّحة تجارياً التي تطبقها سبعة اتفاقات تجارة إقليمية معقودة بين بلدان الجنوب على العالم وعلى المنطقة المشمولة بها. بيد أن عدم توافر بيانات عن التعريفات التفضيلية بالنسبة لبعض البلدان قد يقلل من تقدير المدى الفعلي لتحرير التعريفات المضطلع به حتى الآن. ويبدو أن الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (SACU) والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي (MERCOSUR) حررا التجارة كلياً أو بشكل شبه كلي بين البلدان الأعضاء في كل منهما. وحققت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA) تقدماً كبيراً في هذا المضمار، رغم أن بعض أعضائهما لا يزالون يفرضون تعريفات مرتفعة على شركائهم في اتفاقات التجارة الإقليمية مقارنة بباقي بلدان العالم. ويصدُق ذلك على سبيل المثال على جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في رابطة ASEAN، ويعود جزئياً إلى أنها تستورد عدداً قليلاً من المنتجات من شركائها الإقليميين، وقد بلغت نسبة وارداتها ١٤ في المائة من إجمالي قيمة الواردات في عام ٢٠٠٥، في حين أن المعدلات المنخفضة تتركز على الواردات من مناطق أخرى. كما أنها تعامِل الواردات من الصين، التي تبلغ ٣٢ في المائة من مجموع وارداتها، معاملة تفضيلية. وفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، تستورد نيجيريا عدداً قليلاً جداً من المنتجات من المنطقة (٨ في المائة من إجمالي وارداتها في عام ٢٠٠٥). ومتوسط التعريفة المفروضة على البلدان الشريكة في منطقة الأنديز (ANDEAN) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) أعلى من متوسط التعريفة المفروضة على بقية العالم. ومن المحتمل، في حالة منطقة الأنديز، أن يكون عُشر واردات بوليفيا وارداً من المنطقة، مقارنة بـ ٤٠ في المائة من بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي في عام ٢٠٠٥. وفي حالة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لا تستورد أنغولا من بلدان هذه الجماعة إلا ١٢ في المائة من وارداتها، في حين أن التعريفات المنخفضة تركزت على الواردات من مناطق أخرى.

ثالثاً - الحواجز غير التعريفية: تقدم في أعمال فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية

ألف - آثار الحواجز غير التعريفية على البلدان النامية

٩- أدى الانخفاض المستمر في المعدلات التعريفية نتيجة لثماني جولات من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار الغات، إلى جانب عمليات التحرير على الصعيد الإقليمي والثنائي والمتعدد الأطراف، إلى زيادة الأهمية النسبية التي تتسم بها الحواجز غير التعريفية، سواء بوصفها حماية أو صكوكاً تجارية تنظيمية. وهناك مجموعة كبيرة من الحواجز غير التعريفية التي تضعها مختلف البلدان والتي لها انعكاسات على انفتاح التجارة العالمية وشفافيتها عموماً، وعلى أداء البلدان النامية في مجالي التجارة والتنمية والاحتمالات المرتقبة لها خصوصاً. بيد أن ثمة ثغرات كبيرة في البحوث الرامية إلى التوصل إلى تحليل أكمل وأدق وأحدث لهذه الحواجز وأثرها على التجارة، لأن المعرفة الحالية بهذه الحواجز، العملية والنظرية، محدودة نوعاً ما ويعيقها عدم وجود تعريف ومنهجيات مشتركة وعدم ملاءمة حجم البيانات المتاحة ونوعيتها، وكذا سبل ووسائل تحديد حجمها.

١٠- وعلى الرغم من هذه الحدود المتعلقة ببيانات الحواجز غير التعريفية، فإن المعلومات المتاحة تكشف أن التدابير التقنية، مثل المعايير التقنية وتقييم التطابق، تشتد شيئاً فشيئاً وأنها أصبحت من الشواغل الضاغطة في التجارة الدولية. فبعد انقضاء عشر سنوات على اختتام جولة أوروغواي، وباستثناء الحواجز غير التعريفية البارزة والمطبقة على نطاق واسع مثل

تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية، ازدادت اشتراطات الاختبار والتصديق التي تطلبها الحكومات بمقدار سبع مرات[٢]. ويصعب تقدير أثر الامتثال لمختلف اللوائح والمعايير التقنية الأجنبية على التجارة الدولية تقديراً دقيقاً، ولكن من المؤكد أنه يكلف المنتجين والمصدّرين مبالغ طائلة. وبوجه عام، تنشأ هذه التكاليف عن ترجمة اللوائح الأجنبية وتعيين خبراء فنيين لشرحها وإدخال التعديلات اللازمة على مرافق الإنتاج للامتثال للاشتراطات. هذا علاوة على ضرورة إثبات استيفاء المنتجات المصدرة للوائح الأجنبية.

١١- والحواجز غير التعريفية الرئيسية التي تقلق البلدان النامية يمكن إيجازها على النحو التالي. أولاً، فيما يتعلق بوصول هذه البلدان إلى أسواق البلدان المتقدمة ودخولها إليها، تعد التدابير التقنية وتدابير مراقبة الأسعار شغل البلدان النامية الشاغل. ثانياً، من بين العقبات التجارية فيما يخص التجارة بين البلدان النامية، يمكن الإشارة إلى الإجراءات الجمركية وإجراءات الدخول الإدارية، والتدابير شبه التعريفية (كرسوم الاستيراد الإضافية والرسوم الأخرى)، وغير ذلك من التدابير التنظيمية التي تؤثر على الهياكل الأساسية وحماية حقوق الملكية الفكرية والمؤسسات. ثالثاً، تتأثر المنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية، كالمنتجات السمكية، والمعدات الكهربائية، والمستحضرات الصيدلانية، والمنسوجات، بالحواجز غير التعريفية أكثر من القطاعات الأخرى. وبوجه خاص، فإن تنامي اللجوء إلى التدابير التقنية في البلدان المتقدمة يفرض تكاليف إضافية وأعباء غير ضرورية على وصول مؤسسات الأعمال في البلدان النامية إلى الأسواق العالمية. ويبين ذلك ما للحواجز غير التعريفية من آثار خطيرة على أداء البلدان النامية في المجال التجاري وعلى الآفاق المرتقبة لها، الأمر الذي يستوجب المزيد من التركيز على القضايا التقنية والسياساتية الناشئة عن هذه الحواجز.

باء – الحواجز غير التعريفية واتفاقات التجارة الإقليمية

١٢- تؤثر الحواجز غير التعريفية سلبا في عملية التكامل الإقليمي. ويمكن لمنتجي السلع التجارية استعمال هذه الحواجز من أجل درء احتكاري بتجزئة الأسواق. ومن بين ترتيبات التكامل الإقليمي الرئيسية، يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي حقق أكبر تقدم في تنسيق المعايير التقنية والصحية والبيئية. وفي إطار اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، انتُهج نهج تدرجي للتعامل مع الحواجز غير التعريفية رغم تطبيق قواعد منشأ مفصلة في حالة المنسوجات والسيارات.

١٣- وتندر المعلومات عن الحواجز غير التعريفية وتحليلها في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية بين بلدان الجنوب رغم أنه تبين أنها قضية مهمة في المفاوضات بشأن تحرير التجارة. وقد خطَت بعض اتفاقات التجارة الإقليمية خطوات في مجال التعاون على تنسيق المعايير واللوائح التقنية. فعلى سبيل المثال، أنشأ أعضاء الجماعة الكاريبية المنظمة الإقليمية الكاريبية للمعايير والنوعية قصد وضع معايير إقليمية بخصوص إنتاج السلع والاتجار فيها. وتُبذل جهود مماثلة في إطار اتفاقات أخرى بين بلدان الجنوب. وقد تقيد الحواجز غير التعريفية التجارة، في حين أن الامتثال والاتفاقات بشأن التنسيق (مثل المعايير المشتركة والاعتراف المتبادل وسوى ذلك) قد يسهلان التجارة. وقد ذهبت البلدان المتقدمة أبعد من ذلك في اتفاقات الاعتراف المتبادل. ومن شأن ذلك أن يحوّل وجهة التجارة من البلدان النامية غير الممتثلة. وإذا كانت اتفاقات

---

(٢) بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية – الأونكتاد.

التجارة الإقليمية بين بلدان الجنوب أتاحت أيضاً فرصة تعزيز هذه الاتفاقات بالنظر في الحواجز غير التعريفية، فإنه يمكن تسهيل التجارة بين البلدان النامية المشاركة.

جيم – فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية

١٤- أنشأ الأمين العام للأونكتاد فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية وعهد إليه بالصلاحيات التالية[٣]: (أ) تقديم توصيات بشأن القضايا المتعلقة بتعريف الحواجز غير التعريفية وتصنيفها وقياسها الكمّي؛ (ب) تحديد العناصر اللازمة لوضع برنامج عمل مواضيعي يتعلق بجمع ونشر البيانات الخاصة بالحواجز غير التعريفية، مع تركيز الاهتمام بوجه خاص على القضايا والمشكلات التي تواجهها البلدان النامية؛ (ج) التوجيه بشأن مواصلة تعزيز قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية (TRAINS)؛ (د) استعراض أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية في مجال الحواجز غير التعريفية وتقديم التوصيات في هذا الشأن؛ (هـ) إسداء المشورة السياساتية الخاصة بالتعاون والتنسيق بين الوكالات في إطار الأنشطة المتصلة بالحواجز غير التعريفية؛ (و) تعزيز التعاون مع الجهات المانحة؛ (ز) وضع توصيات شاملة بشأن متابعة عمل فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية.

١٥- وعقد الفريق أول اجتماع له في جنيف في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ ونظر في طبيعة عمله ونطاقه وفي القضايا التنظيمية. وبشأن المسائل المواضيعية، ألقي الضوء على القضايا التالية:

(أ) النُهج الخاصة بالتعريف والتصنيف والقياس الكمي وجمع البيانات

١٦- أجري استعراض تمهيدي لنظام التحاليل والمعلومات التجارية (TRAINS) مع التركيز على ثغراته وعلى التحسينات المطلوبة. وأشير إلى أن أشمل مجموعة للمعلومات المتاحة للعموم عن الحواجز غير التعريفية هي قاعدة البيانات الموجودة في "نظام التحاليل والمعلومات التجارية" التي يمكن الاطلاع عليها بواسطة البرنامج الحاسوبي "الحل التجاري العالمي المتكامل" (WITS) الذي وضعه الأونكتاد بالاشتراك مع البنك الدولي. بيد أن نظام التحاليل والمعلومات التجارية أبعد ما يكون عن الشمول، إذ إن ما يقيده تقييداً شديداً عدم توافر بيانات غير تعريفية محدَّثة.

١٧- واقتُرح إلى استعمال قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية كأساس لإنشاء قاعدة بيانات أشمل بشأن الحواجز غير التعريفية. ولدى القيام بذلك، من الضروري الإبقاء على مستوى الطموح في حدود معقولة والتركيز بالتالي على المجالات التي يسهل التعامل معها. وينبغي أخيراً أن تكون قاعدة البيانات مأمونة.

---

(٣) أعضاء الفريق هم: صاحب السعادة السيد آلان كيريماتن، وزير التجارة والصناعة في غانا؛ والسيدة آن أوز كروغر، نائبة المدير العام السابقة لصندوق النقد الدولي؛ والسيد روفوس هـ. ييركسا، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ والسيد ديرك ج. بروينسما، نائب الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد ل. ألان وينترز، مدير مجموعة بحوث التنمية بالبنك الدولي؛ والأستاذ الدكتور مارسيلو دو بايفا أبرو، أستاذ الاقتصاد بالجامعة الكاثوليكية البابوية بريو دي جانيرو؛ والأستاذ الدكتور ألان ف. ديردورف، أستاذ الاقتصاد والسياسات العامة بجامعة ميتشيغان؛ والسيد أميت ميترا، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية والصناعية الهندية؛ والسيدة لاكشمي بوري، مديرة شعبة التجارة الدولية بأمانة الأونكتاد وعضو – أمينة سر فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية.

١٨- وفيما يتعلق بالتعاريف، ينبغي أن تميز بيانات الحواجز غير التعريفية بين التدابير على الحدود والتدابير داخل الحدود. كما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تطبيق المعايير الدولية أو غير ذلك. وفيما يخص التغطية والتصنيف، رأى المشاركون أنه ينبغي لقاعدة البيانات أن تشمل السلع (المصنوعة والزراعية)؛ أما الخدمات فينبغي أن تؤخذ في الحسبان في الأجل الطويل. وينبغي أن ينصب التركيز على الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة. غير أنه ينبغي الإبقاء على بنود من قبيل التدابير المالية المدرجة بالفعل في قاعدة البيانات. كما ينبغي مراعاة إدراج مدخلات جديدة؛ ولهذه الغاية، ينبغي النظر في المدخلات ذات الصلة المدرجة في قواعد البيانات الأخرى القائمة غير قاعدة بيانات الحواجز غير التعريفية. بيد أنه ينبغي وضع معايير دنيا قصد جعل التغطية في حدود معقولة.

١٩- وطرحت قضية القياس الكمي. وبدا هذا القياس أمراً مرغوباً فيه، من زاوية الإشارة إلى قدر معين. بيد أن الحصول على الأرقام قد يكون صعباً وربما من قبيل التخمين، ما قد يقوض مصداقية قاعدة البيانات. ويمكن النظر إلى القياس الكمي بوصفه وظيفة تحليلية بدلاً من كونه جزءاً من قاعدة البيانات. وإحدى الإمكانيات هي القيام بقياس كمي انتقائي في الجولة الثانية، أي بعد جمع البيانات وعرضها. لذا، ينبغي أن تشتمل قاعدة البيانات على عدد كاف من الوثائق لتسير هذا القياس، كما يمكن أن تشتمل على إحالات إلى التقديرات الكمية المتاحة. وشُدد على أن بيانات الحواجز غير التعريفية في قاعدة بيانات "نظام التحاليل والمعلومات التجارية" المعزَّزة ينبغي أن يكون من السهل مقابلتها ببيانات أخرى، مثل بيانات الإنتاج والاستهلاك.

٢٠- وقد جرت مناقشات عامة بشأن القضايا والمشاكل الرئيسية المتعلقة بجمع بيانات الحواجز غير التعريفية على الصعيد الوطني. وأشير إلى أن جمع بيانات الحواجز غير التعريفية أمر بالغ الصعوبة. وإحدى السبل الفعالة لمعالجة هذه القضية هي جمع معلومات من أكبر عدد ممكن من المصادر. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات تحسين عملية توفير المعلومات. بيد أن التحقق من البيانات مهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعكس البيانات منظور كل من المستوردين والمصدرين. وشُدد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز قدرات البلدان النامية.

(ب) المستعملون المحتملون والمستعملون النهائيون

٢١- ينبغي أن تسمح قاعدة البيانات لمختلف المستعملين باستخدامها لأغراض متنوعة. فينبغي استعمال البيانات في المراقبة المتعددة الأطراف والبحث والمشورة السياساتية ومساعدة المصدرين وتحديد القضايا لرسم السياسات أو وضع المعايير أو للمفاوضات التجارية المقبلة. وحُددت ثلاث مجموعات من مجالات الاستعمال النهائي: (أ) المفاوضات التجارية؛ (ب) البحث والتحليل؛ (ج) بناء القدرات في البلدان النامية.

(ج) فريق الدعم المتعدد الوكالات

٢٢- اتُّفق على إنشاء فريق دعم متعدد الوكالات لتوفير المواد التقنية دعماً للعمل المواضيعي لفريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية[٤]. وسيتألف الفريق من خبراء من المنظمات الدولية الرئيسية التي تعالج قضايا الحواجز غير التعريفية، وستكون له الاختصاصات التالية: تقديم توصيات بشأن تعريف الحواجز غير التعريفية وتصنيفها وقياسها

---

(٤) تقرر أن يكون خليل الرحمن (الأونكتاد) وبيرنارد هوكمان (البنك الدولي) منسقي فريق الدعم.

الكمي ووضع المنهجيات الخاصة بها؛ وبحث سبل ووسائل تعزيز قاعدة بيانات "نظام التحاليل والمعلومات التجارية" قصد جعلها أكثر شمولاً وفي متناول الجميع؛ وتقديم توصيات بشأن التعاون بين الوكالات بخصوص الحواجز غير التعريفية؛ وإعداد مشاريع استراتيجيات وإجراءات مشتركة بين الوكالات لتعزيز قدرات البلدان النامية على التعامل مع الحواجز غير التعريفية وجمع البيانات المتعلقة بها. وستقرَّر وتيرة اجتماعات الفريق المقبلة بناء على الحاجة.

(د) تمويل عمل فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية وفريق الدعم

٢٣- أشير إلى أنه سيتم إعداد مشروع تعاون تقني لدعم عمل فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية وفريق الدعم. وسيقوم منسقا فريق الدعم بإعداد المشروع لكي ينظر فيه الأمين العام للأونكتاد.

٢٤- وفي نهاية الأمر، قد يتطلب العمل بشأن تعزيز قاعدة بيانات "نظام التحاليل والمعلومات التجارية" قدراً كبيراً من الموارد. ولتغطية التكاليف المقترنة بذلك، من الضروري توجيه نداء إلى الجهات المانحة. وبإمكان أعضاء فريق الشخصيات البارزة استعمال مساعيهم الحميدة في دعوة الجهات المانحة إلى توفير موارد. وأشير إلى إمكانية استعمال "المعونة مقابل التجارة" لجمع البيانات التجارية عموماً وبيانات الحواجز غير التعريفية خصوصاً. وشُدد في هذا الصدد على أهمية إقامة علاقات مع فرقة العمل المعنية بمبادرة "المعونة مقابل التجارة".

دال – فريق الدعم المتعدد الوكالات المعني بالحواجز غير التعريفية

٢٥- بدعوة من الأمين العام للأونكتاد، اتفقت الوكالات التالية على أن تنضم إلى فريق الدعم المتعدد الوكالات: منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

٢٦- وعقد الاجتماع الأول للفريق في مقر البنك الدولي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وشملت أهم المسائل التي تم تناولها بالنقاش ما يلي:

- *تعريف الحواجز غير التعريفية*. اتفق جميع المشاركين على أن يكون التعريف أوسع ما يمكن وأن يشمل جميع تدابير السياسات التجارية التي قد تؤثر في التجارة، بصرف النظر عما إذا كان التدبير قد فُرض تحديداً لتقييد الواردات أم لحماية رفاهية المستهلكين.

- *تصنيف الحواجز غير التعريفية*. سيوفر نظام الأونكتاد للترميز أساساً لوضع تصنيف جديد للحواجز غير التعريفية بإضافة تدابير أخرى أو حذف التدابير المتكررة عند الاقتضاء.

- *جمع بيانات الحواجز غير التعريفية*. عرض الأونكتاد مفهوماً لجمع البيانات من كل من المصدرين والمستوردين عبر الإنترنت. وينبغي أن تتطابق المعلومات من المصدرين (شكاوى المصدرين) مع المعلومات الرسمية المستمدة من البلدان التي تفرض التدابير (المستوردين)، وإن أمكن على مستوى المنتَج. ولمّا كان النهج يستلزم موارد كبيرة من حيث الموظفين وصنع البرمجيات وصيانة المعدات الحاسوبية، فقد أُلمح إلى اقتراح مشروع نموذجي يشرك عدداً قليلاً من البلدان وإلى طلبِ تمويله. وأشار البنك

الـــدولي إلى أن باستطاعته البحث عن تمويل لهذا المشروع. كما أشير إلى تأمين المعلومات التي سبق أن جمعـــتها وكـــالات أخرى مثل صندوق النقد الدولي (عبارة عن معلومات قطرية عن التدابير المالية في الغالـــب) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (نتائج الاستقصاءات) وكذا من بعض الهيئات الحكومـــية مثل لجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية التي وافقت على نشر جميع المعلومات الواردة في قاعدة بياناتها عن الحواجز غير التعريفية.

- *القـــياس الكمـــي*. اتُّفق على أنه يجب جمع البيانات على نحو ييسر قياس الحواجز غير التعريفية كمياً لإجراء تحليل متعمق بشأنها. وسيوسَّع شكل قاعدة بيانات "نظام التحاليل والمعلومات التجارية" بشأن الحواجز غير التعريفية عند الضرورة لاستيعاب المعلومات الإضافية اللازمة لاستيفاء شروط قياس حجم الجهود من قبل الباحثين.

٢٧- واتفـــق الاجـــتماع على عدد من تدابير المتابعة: توزيع استبيان على أعضاء فريق الدعم المتعدد الوكالات بشأن تعريف الحواجز غير التعريفية وتصنيفها، والمعلومات التي ينبغي جمعها والتثبت من صحتها، ومساهمات كل وكالة (يقوم بها الأونكتاد)؛ واستقصاء قواعد بيانات الحواجز غير التعريفية لكل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية والمفوضية الأوروبية؛ وتقديم مقترح مشروع نموذجي بشأن جمع ونشر البيانات (يقوم به الأونكتاد)؛ ومواصلة الأعمال التحضيرية للاجتماع المقبل لفريق الدعم.

٢٨- وفـــيما يلي ثلاثة إنجازات رئيسية للاجتماع: (أ) نجح في إنشاء فريق الدعم المتعدد الوكالات بمساهمة فعالة من المشـــاركين، وهو أمر يبشر بالخير لعمل الشخصيات البارزة؛ (ب) أوضح مجموعة من القضايا المعقدة تتراوح بين تعريف بـــيانات الحواجـــز غير التعريفية وجمعها؛ (ج) أقر قواعد البيانات القائمة ووافق على الاعتماد على قاعدة بيانات "نظام التحالـــيل والمعلومـــات الـــتجارية". وتستضيف منظمة الأغذية والزراعة الاجتماع القادم لفريق الدعم في روما في ربيع عام ٢٠٠٧.

رابعاً - بناء القدرة التنافسية للبلدان النامية في مجال التوريد في قطاعات التجارة العالمية الجديدة والدينامية

ألف - اتجاهات مشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية

٢٩- تقوم البلدان النامية بدور لا يفتأ يزداد أهمية في القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية. ويبين الجدول ١ (المـــرفق ١) فـــئات المنـــتجات الـ ٢٥ الأكـــثر دينامـــية في الـــتجارة العالمية من حيث نمو قيمة الصادرات أثناء الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥. وظلـــت تتصدر القائمة المعادن والفلزات، والكيماويات والصيدلانيات، والآلات والنقل وقطع الغيار، والمـــواد الكهربائية، والمنسوجات والملبوسات. وزادت مشاركة البلدان النامية زيادة كبيرة في العديد من هذه القطاعات.

وفي بعض فئات المنسوجات الدينامية، بلغت حصتها نحو ثلثي الصادرات العالمية. وبلغت نسبة صادراتها من الوقود المعدني، ومعدات الآلات الكهربائية وقطع الغيار، والكيماويات العضوية، وخامات المعادن، وقاطرات القطارات، وعربات السكك الحديدية، نصف إجمالي الصادرات العالمية من هذه المنتجات أو أكثر. وفي بعض الفئات مثل منتجات البصريات، وبعض الفلزات الأساسية، والوقود المعدني، والمعدات وبعض سيارات النقل، زادت قيمة مجموع الصادرات بنسبة ٣٠٠ في المائة أو أكثر في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥.

باء - بناء القدرة على التوريد في القطاعات الجديدة والدينامية: مبادرة الأونكتاد - فيليبس بشأن الإلكترونيات في الجنوب الأفريقي

٣٠- لكن، لم تكن كل البلدان قادرة على المشاركة بصورة كافية في القطاعات الدينامية في التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، كان أحد استنتاجات الاستعراض القطاعي الثاني للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥، الذي نظر في قطاع الكهرباء والإلكترونيات، أن مشاركة القارة الأفريقية لا تكاد تذكر، مقارنة بمناطق نامية أخرى، في الإنتاج والتجارة في أحد أكثر القطاعات التجارية دينامية (انظر الجدول ١، النظام المنسق، الترميز ٨٥). وإثر هذا الاستعراض القطاعي، قرر الأونكتاد وشركة .Royal Philips Electronics Corp، وهي شركة عالمية رائدة، التعاون على استكشاف الإمكانات والشروط المسبقة الأولية لإنشاء صناعة مصابيح موفرة للطاقة في منطقة الجنوب الأفريقي.

٣١- وينبغي النظر إلى هذا المشروع النموذجي على أنه متابعة للاستعراض الحكومي الدولي لقطاع الكهرباء والإلكترونيات الذي جرى في اجتماع خبراء الأونكتاد بشأن القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ومن ١٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، استضاف الأونكتاد، بالتعاون مع فيليبس وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمراً إقليمياً في بريتوريا للنظر في سبل بدء الاستثمار في المصابيح الموفرة للطاقة وإنتاجها في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (انظر المرفق ٢ للوقوف على نتائج المؤتمر). وللأسباب نفسها، قام الأونكتاد وفيليبس ببعثات استشارية إلى ليسوتو وموزامبيق وجنوب أفريقيا. وإثر هذه الأنشطة، أبدت فيليبس وجهات نظرها، مع التركيز على الشروط المسبقة الضرورية لجعل المشروع قابلاً للاستمرار.

٣٢- وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت المشاورات جارية مع بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الاعتبارات السياساتية الرئيسية المتعلقة بالمشروع. وحسب المعلومات التي قدمتها فيليبس، فإن أهم عامل لاستمرار المشروع هو أن يكون له حد أدنى من حجم السوق. وتتعلق القضايا الرئيسية التي يتعين معالجتها بالتعريفات الجمركية الموحدة لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بخصوص المصابيح الفلورية المرصوصة؛ وقواعد المنشأ؛ والمعايير التقنية. ويتوقف نجاح المبادرة إلى حد بعيد على حل هذه القضايا.

٣٣- وأهداف هذا المشروع هي `١` تعزيز التعاون بين أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإيجاد قدرات تنافسية في مجال عرض المنتجات من المصابيح الموفرة للطاقة؛ `٢` تشجيع سياسات توفير الطاقة في المنطقة للتغلب على

التحدي المتمثل في تكاليف الطاقة المتزايدة وتحقيق أمن في مجال الطاقة يمكن الركون إليه[٥]؛ `٣` تحسين الاستدامة البيئية بخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

٣٤- وأهم المزايا المتوقعة للبلدان الجماعة الإنمائية هي `١` تعزيز توفير الطاقة والتنمية المستدامة لدعم تنفيذ الاستراتيجيات في مجال الطاقة على الصعيدين القطري والإقليمي؛ `٢` إحياء صناعة الكهرباء والإلكترونيات في المنطقة، مع إمكان التصدير إلى مناطق أخرى وإلى البلدان المتقدمة؛ `٣` إيجاد فرص عمل إضافية؛ `٤` نقل التكنولوجيات الحديثة.

(٥) توفر المصابيح الفلورية المرصوصة CFL-I ٨٠ في المائة من استهلاك الطاقة مقارنة بالمصابيح العادية. فإذا خفض متوسط استهلاك الطاقة بـ ٦٠ واط لكل مصباح، فإن الإبدال الكامل لـ ١٤٠ مليون مصباح للإنارة العامة (وهي تقديرات سوق منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) سيوفر أكثر من ٠٠٠ ٨ ميغاواط، ما يقابل العديد من المحطات الكهربائية من الحجم المتوسط.

المرفق الأول

جدول – فـــئات المنتجات الـ ٢٥ الأكثر دينامية في التجارة العالمية من حيث نمو قيمة الصادرات أثناء الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٥، مرتبة حسب نمو قيمة الصادرات

قطاع المنتجات (باب النظام المنسق)		الصادرات العالمية (بملايين الدولارات)			صادرات البلدان النامية في الصادرات العالمية (بملايين الدولارات)			
ترميز النظام المنسق	الوصف	قيمة الصادرات ١٩٩٥	قيمة الصادرات ٢٠٠٥	معدل النمو ٪	قيمة الصادرات في عام ١٩٩٥	قيمة الصادرات في عام ٢٠٠٥	معدل النمو ٪	الحصة في الصادرات العالمية في عام ٢٠٠٥ ٪
٢٧	الوقـــود المعـــدني، والزيوت ومنتجاتها المشتقة من التقطير، وغير ذلك	٢٤٧ ٥٩٩	١ ٠٦٨ ٠٥٥	**٣٣١,٣٧**	١٢٩ ٥٢٩	٥٣٠ ٤٩٨	**٣٠٩,٥٦**	**٤٩,٦٧**
٣٠	المنتجات الصيدلانية	٥٧ ٥٠٨	٢٤٦ ٦٢١	**٣٢٨,٨٤**	٣ ٥٧٩	١١ ٧٠٢	**٢٢٦,٩٣**	**٤,٧٤**
٢٦	الخامات المعدنية والخَبث والرماد	٢٠ ٩٩٠	٦٤ ٥٠٩	**٢٠٧,٣٤**	١١ ١٨٠	٣٦ ٨٧٢	**٢٢٩,٨١**	**٥٧,١٦**
٧٥	النيكل والمصنوعات منه	٥ ٩٤٢	١٨ ٠٧٢	**٢٠٤,١٥**	٨٠٨	٢ ٥٤٠	**٢١٤,٣٩**	**١٤,٠٥**
٨١	فلزات خسيسة أخرى وسبائك معدنية خزفية ومواد مصنوعة منها	٤ ١٢٥	١١ ٥٩٥	**١٨١,٠٧**	٨٢٢	٣ ٤٠٩	**٣١٤,٩٣**	**٢٩,٤٠**
٦٣	ملابـــس جاهـــزة أخـــرى/أثـــواب متنوعة/ملابس بالية	١٣ ٣٥٧	٣٢ ٢٦٣	**١٤١,٥٤**	٦ ٥٤٣	٢١ ٤٥٥	**٢٢٧,٩٠**	**٦٦,٥٠**
٣٣	زيـــوت أساســـية وراتنجانيات/عطور ومواد ومستحضرات تجميلية	٢٣ ٩٣٧	٥٧ ٨٠٤	**١٤١,٤٨**	٢ ٤١٩	٧ ٧٥٨	**٢٢٠,٧١**	**١٣,٤٢**
٩٠	أجهـــزة بصرية وأجهزة تصوير وسينما وقياس ومراقبة وأجهزة دقيقة	١٣٣ ٦٩٠	٣٢٢ ٦٣١	**١٤١,٣٣**	١٥ ٠٨٠	٨٤ ٩١١	**٤٦٣,٠٦**	**٢٦,٣٢**
٨٦	قاطـــرات القطارات وقطارات المدينة وعربات السكك الحديدية وقطع الغيار المتصلة بها وسوى ذلك.	٩ ٧٩٥	٣٢ ١٨٧	**١٣٦,٧٣**	٢ ٨٢١	٧ ٧٥٠	**١٧٤,٦٩**	**٣٣,٤٢**
٢٩	الكيماويات العضوية	١١٥ ١٤٣	٢٦٢ ٥٦٠	**١٢٨,٠٣**	١٧ ٨٨٦	٦٥ ٤٠٠	**٢٥٦,٦٥**	**٢٤,٩١**
٩٧	أعمال فنية ومجموعات وعاديّات	٦ ٤١١	١٤ ٤٣٧	**١٢٥,١٨**	٢٦١	١ ٠٤٤	**٣٠٠,٠١**	**٧,٢٣**
٧٢	الحديد والفولاذ	١٢١ ٤٢٢	٢٧٣ ٢٠٣	**١٢٥,٠٠**	٢٧ ٠٧٩	٧٧ ٣٣٨	**١٨٥,٦٠**	**٢٨,٣١**
٨٥	معدات الآلات الكهربائية وقطع الغيار الخاصة بها/مسجلات الصوت	٦٢٩ ٠٠٤	١ ٣٩٠ ٨٩٦	**١٢١,١٣**	٢٠٢ ٧٨٣	٦٨١ ١٦٢	**٢٣٥,٩١**	**٤٨,٩٧**
٩٤	أثـــاث/مفروشـــات/حشيات الأفرشة ودعائم الحشيات ووسادات وغير ذلك.	٥٥ ١٠٥	١٢٠ ١٣٩	**١١٨,٠٢**	١٠ ٤١٦	٤١ ٦١٤	**٢٩٩,٥٣**	**٣٤,٦٤**
٧٣	مواد حديدية أو فولاذية	٧٧ ٢٩٩	١٦٧ ٥٣٣	**١١٦,٧٣**	١٤ ١٣٠	٤٩ ٥٦١	**٢٥٠,٧٥**	**٢٩,٥٨**
٣٩	بلاستيك ومواد بلاستيكية	١٥٢ ٨٦٧	٣٣٠ ٢٥٢	**١١٦,٠٤**	٣٠ ٣٦٣	٩٦ ٤١٥	**٢١٧,٥٤**	**٢٩,١٩**
٨٣	مواد متنوعة من الفلزات الخسيسة	١٧ ٤٧٨	٣٧ ١٥١	**١١٢,٥٦**	٣ ٢٠٨	١١ ٦١١	**٢٦١,٩٨**	**٣١,٢٥**

قطاع المنتجات (باب النظام المنسق)		الصادرات العالمية (بملايين الدولارات)			صادرات البلدان النامية في الصادرات العالمية (بملايين الدولارات)			
ترميز النظام المنسق	الوصف	قيمة الصادرات ١٩٩٥	قيمة الصادرات ٢٠٠٥	معدل النمو ٪	قيمة الصادرات في عام ١٩٩٥	قيمة الصادرات في عام ٢٠٠٥	معدل النمو ٪	الحصة في الصادرات العالمية في عام ٢٠٠٥ ٪
٧١	لآلئ طبيعية/مزروعة، أحجار كريمة وفلزات نفيسة، نقود وغير ذلك.	٨٤ ٣٩٢	١٧٦ ٠٤٦	**١٠٨,٦١**	٢٤ ٢١٦	٦٤ ٢٦٢	**١٦٥,٣٧**	**٣٦,٥٠**
١٩	مستحضرات من الحبوب والطحين/النَّشاء/الحليب/الحلويات	١٤ ١٠٤	٢٩ ١٤٤	**١٠٦,٦٤**	١ ٩٤٠	٤ ٨٠٥	**١٤٧,٧٦**	**١٦,٤٩**
٨٠	قصدير ومنتجات القصدير	١ ٦٥٨	٣ ٤١٠	**١٠٥,٦٨**	١ ٢٧٨	٢ ٧٩٠	**١١٨,٤٠**	**٨١,٨٣**
٨٧	المركبات/قاطرات القطارات/قطارات المدينة/عربات السكك الحديدية، وقطع الغيار	٤٣٧ ٠٠٩	٨٩٨ ٣٥٨	**١٠٥,٥٧**	٣٥ ٩٤٥	١٤٣ ٥٨٩	**٢٩٩,٤٧**	**١٥,٩٨**
٦٠	مصنوعات حباكة أو نساجة	٩ ٥٤١	١٩ ٥٦٣	**١٠٥,٠٤**	٤ ٨١٢	١٢ ٦٠٥	**١٦١,٩٧**	**٦٤,٤٣**
٣٤	صابون، مواد عضوية لتنظيف السطح، مستحضرات غسيل	١٤ ٥٥٥	٢٩ ٥٧٧	**١٠٣,٢٠**	٢ ١٣٧	٥ ٣٠٧	**١٤٨,٣٩**	**١٧,٩٤**
٤٣	فرو طبيعي وفرو صناعي/مصنوعات من ذلك	٣ ٨١٢	٧ ٧٣٩	**١٠٣,٠٣**	١ ١٦٠	٤ ٣٢٨	**٢٧٣,١٣**	**٥٥,٩٢**
٦١	ملابس ومكملات محاكة أو منسوجة.	٥٥ ١٧١	١١١ ٠٥٥	**١٠١,٢٩**	٣٠ ٨٩٧	٧٣ ٨٤٠	**١٣٨,٩٩**	**٦٦,٤٩**

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن تجارة السلع الأساسية.

المرفق الثاني

المؤتمر الإقليمي بشأن القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية

هل يمكن لبلدان الجنوب الأفريقي أن تؤدي دوراً في قطاع الكهرباء والإلكترونيات؟

بريتوريا، ١٩-٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦

استنتاجات وتوصيات[٦]

شارك الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفيليبس في استضافة المؤتمر الإقليمي في بريتوريا بجنوب أفريقيا يومي ١٩ و٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وركز المؤتمر على إمكانات وآفاق ١١ بلداً في منطقة الجنوب الأفريقي[٧] في مجال الإنتاج والتجارة والاستثمار في قطاع الكهرباء والإلكترونيات، وهو أحد القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية. ورحب المشاركون بهذا الحدث بوصفه نهجاً مبتكراً لمعالجة مسألة بناء القدرات التنافسية في مجال العرض وتنويع الاقتصادات الأفريقية على نحو متكامل مع إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وقام المؤتمر بما يلي: (أ) استعراض العوامل التي تؤثر على الإنتاج والاستثمار والتجارة في القطاع؛ (ب) مناقشة دور كل من الحكومات والقطاع الخاص في تحسين القدرة على العرض والاستثمار الأجنبي المباشر وشروط دعم الأسواق في المنطقة، لا سيما في قطاع الكهرباء وفي إطار القدرة التنافسية الدينامية؛ (ج) استكشاف الحجج المقدمة لإنشاء صناعة للمصابيح الموفرة في الطاقة في المنطقة؛ (د) مناقشة نظم التجارة الإقليمية والاتفاقات التجارية، وكذا الاستراتيجيات الإقليمية الداعمة لتحقيق الكفاءة في مجال الطاقة التي تركز على آثارها على بناء قدرات إنتاجية وتصديرية فعالة في القطاع.

وسلم المشاركون بأن تعزيز الشراكات عبر الوطنية بين القطاعين العام والخاص لبناء أو تحسين القدرة التنافسية على العرض، الفعالة من حيث التكلفة، في قطاع الكهرباء والإلكترونيات أمر حيوي. كما أشاروا إلى أنه ينبغي النظر إلى هذه الشراكات بوصفها مشروعاً في الأجل الطويل يرمي إلى تمكين بلدان الجنوب الأفريقي من الانتقال إلى الإنتاج العالمي وسلاسل القيمة في قطاع الإلكترونيات والكهرباء، مبتدئة من منتجات بسيطة نسبياً لكنها متقدمة من الناحية التكنولوجية مثل المصابيح الكهربائية الموفرة في الطاقة. وفيما يتعلق بفرص الاستثمار الأولي، أشير إلى العوامل التالية بوصفها شروطاً مسبقة مهمة: `١` بيئة استثمارية مستقرة ويمكن التنبؤ بها؛ `٢` ظروف سوقية إقليمية مؤاتية وموحدة (مثل سوق متكاملة واحدة لبلدان الجنوب الأفريقي)؛ `٣` بنية أساسية للنقل موثوقة؛ `٤` شبكات توزيع موثوقة وقادرة على التكيف؛ `٥` بنية أساسية في مجالي الاتصالات والطاقة مأمونة وبأسعار تنافسية؛ `٦` يد عاملة مؤهلة وكافية؛

---

(٧) اعتمدت في الجلسة الختامية في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

(٨) بوتسوانا وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا.

`٧` قرب جغرافي لموردي وسائل الإنتاج القطريين والإقليميين الرئيسيين ومقدمي الخدمات المرتبطين بهم؛ `٨` الوصول إلى السوق الإقليمية المتكاملة بأمان وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

ودعيت الحكومات في المنطقة إلى استكشاف التدابير التالية: `١` التركيز على تنفيذ الشروط الموحدة للوصول إلى سوق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (بما في ذلك إلغاء التعريفات والتقليل من الحواجز غير التعريفية داخل السوق المتكاملة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)؛ `٢` تطبيق حوافز ضريبية وغيرها من الحوافز لجلب استثمارات فعالة لإنتاج مصابيح موفرة في الطاقة والاتجار فيها؛ `٣` تعزيز وجود بيئة تنظيمية شفافة ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك وضع استراتيجيات لتوفير الطاقة؛ `٤` تحسين البنية الأساسية في المنطقة وتحديثها.

ورحب المشاركون باعتزام شركة فيليبس القيام كإجراء متابعة فوري، بدراسات جدوى محددة لإنشاء مرافق إنتاج (مثل مصانع للتجميع) لصنع مصابيح موفرة في الطاقة في بلدان الجنوب الأفريقي. واتفق المشاركون على رأي مفاده أن من شأن ذلك أن يعزز فرص منطقة الجنوب الأفريقي للمشاركة في قطاع الكهرباء والإلكترونيات في الوقت الذي يسهم في أمن الطاقة والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وطلب المشاركون إلى الأونكتاد مواصلة التركيز على احتياجات البلدان الأفريقية ومتطلباتها في استعراضاته القطاعية السنوية للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية. كما رحبوا بالتعاون بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شكل أنشطة تنفيذية ملموسة في هذا المجال، بما في ذلك تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحثوا الأوساط المانحة على دعم هذه الأنشطة بسخاء.

- - - - -